

الدولة قبل سقوطها "علامات الانهيار في وعي المجتمع"

بقلم
د. محمود فاهم البياتي



لا تبدأ الدول بالانهيار عندما تسقط مؤسساتها، ولا عندما تنفذ مواردها، ولا عندما تعجز عن أداء بعض وظائفها الأساسية، تلك غالبًا مراحل متأخرة من أزمة بدأت قبل ذلك بكثير، في منطقة أكثر هدوءًا وأقل ظهورًا: في علاقة المجتمع بالدولة، وفي الصورة التي تتكون عنها في وعي مواطنيها.

فالدولة ليست مجرد إقليم وسلطة وقوانين وأجهزة إدارية، بل هي قبل ذلك فكرة مشتركة؛ اتفاق ضمني بين المجتمع والمؤسسات على أن الدولة تمثل إطارًا عاديًا ومنظمًا للحياة العامة، وهي تستمد قوتها ليس فقط من قدرتها على إصدار الأوامر وتطبيق القوانين، بل من اقتناع المواطنين بأن وجودها ضروري، وأن مؤسساتها تعمل وفق قواعد يمكن الوثوق بها.

لهذا فإن أخطر أزمات الدول ليست دائمًا أزمات القدرة، بل أزمات المعنى والشرعية، فقد تستطيع الدولة أن تفرض النظام، لكنها تفقد قدرتها على الإقناع، وقد تبقى الوزارات والمؤسسات والأجهزة قائمة، لكن المواطن يبدأ بالنظر إليها باعتبارها عائقًا يجب تجاوزه، لا إطارًا يحمي حقوقه وينظم حياته.

وهنا يبدأ الانفصال الصامت بين الدولة والمجتمع. لا يعني تراجع الثقة أن سقوط الدولة أصبح حتميًا، فالدول تمتلك قدرة على الإصلاح واستعادة الشرعية، لكن التجارب التاريخية والدراسات الاجتماعية والسياسية تشير إلى أن هناك مؤشرات مبكرة تظهر في وعي المواطنين قبل أن تتحول إلى أزمات مؤسسية كبرى، وهذه المؤشرات لا تظهر فجأة، بل تتشكل عبر مسار تدريجي ينتقل من فقدان الاقتناع إلى فقدان المشاركة.

إن السؤال الحقيقي ليس فقط: متى تضعف الدولة؟

بل: متى يبدأ المواطنون بالنظر إليها باعتبارها دولة ضعيفة؟

أولاً: فقدان الشرعية

الأساس الأول لقوة الدولة ليس قدرتها على فرض القانون، بل قدرتها على جعل القانون مقبولاً في نظر المجتمع، فالمواطن لا يلتزم بالنظام فقط بسبب الخوف من العقوبة، بل لأنه يرى أن القواعد عادلة، وأن المؤسسات تعمل للمصالح العام، وأن الحقوق لا تعتمد على النفوذ أو الانتماء. عندما يبدأ المواطن في طرح أسئلة من قبيل:

هل تعامل الدولة الجميع بالمعيار نفسه؟ هل يحصل الفرد على حقه لأنه مواطن أم لأنه يمتلك علاقة؟

هل المؤسسات تمثل المجتمع أم تخدم فئات محددة؟

فإن الأزمة لا تكون قد بدأت في المؤسسة فقط، بل في شرعية الدولة نفسها، والشرعية ليست مجرد شكل دستوري أو اعتراف قانوني، وإنما هي الاعتقاد الاجتماعي بأن السلطة القائمة تستحق الطاعة لأنها تؤدي وظيفة عامة وعادلة.

وقد تكون الدولة قوية من الناحية الأمنية أو الإدارية، لكنها ضعيفة من ناحية الشرعية إذا لم يشعر المواطن بأنها تمثله أو تحميه، فالقوة تستطيع أن تفرض الانضباط، لكنها لا تستطيع وحدها أن تصنع الانتماء.

ولهذا فإن أول شقوق ضعف الدولة لا تظهر دائمًا في الشوارع أو المؤسسات، بل تظهر في السؤال الداخلي الذي يبدأ المواطن بتكراره: هل هذه الدولة موجودة من أجلي؟

ثانيًا: فقدان الثقة

بعد تراجع الشرعية، يظهر العامل الأكثر ارتباطًا بالحياة اليومية: الثقة.

الثقة ليست شعورًا عابرًا، بل هي رصيد يتكون من آلاف التجارب الصغيرة التي يعيشها المواطن مع مؤسسات الدولة: طريقة حصوله على الخدمة، معاملته أمام الموظف، عدالة القضاء، وضوح الإجراءات، وإحساسه بأن صوته يمكن أن يصل ويؤثر.

الدولة لا تفقد ثقة مواطنيها بسبب حادثة واحدة عادة، بل بسبب تراكم الخبرات السلبية، تأخر الخدمة، غياب العدالة، عدم المساواة في تطبيق القانون، وانتشار الشعور بأن القرارات تُتخذ بعيدًا عن الناس؛ كلها رسائل يومية تعيد تشكيل صورة الدولة في الوعي العام. والخطورة أن فقدان الثقة لا يبقى موقفًا تجاه حكومة أو مؤسسة بعينها، بل قد يتحول تدريجيًا إلى شك عام تجاه الدولة نفسها. عندما يصل المواطن إلى قناعة بأن المؤسسات لا تستجيب، وأن القواعد لا تعمل كما ينبغي، فإنه يبدأ بتغيير سلوكه، يبحث عن طرق بديلة، ويقل اعتماده على المؤسسات الرسمية، وتبدأ المسافة النفسية بينه وبين الدولة بالانفتاح. وهنا تنتقل الأزمة من مستوى الإدارة إلى مستوى العلاقة الاجتماعية؛ فالدولة التي لا يثق بها مواطنوها تفقد تدريجيًا أحد أهم مصادر قوتها: التعاون الطوعي.

ثالثًا: فقدان الأمل

بعد تراجع الشرعية والثقة، يظهر أثر أكثر عمقًا وأقل وضوحًا: فقدان الأمل.

المجتمعات لا تنهار فقط بسبب صعوبة الحاضر، فالتاريخ مليء بشعوب مرت بأزمات اقتصادية وحروب وكوارث ثم استطاعت النهوض، والعامل الحاسم ليس حجم الأزمة وحده، بل قدرة المجتمع على الإيمان بأن المستقبل يمكن أن يكون أفضل.

قد يتحمل المواطن الفقر أو الضغوط أو الظروف الصعبة إذا شعر بأن هناك طريقًا مفتوحًا للتحسن، وأن التعليم والعمل والاجتهاد يمكن أن تغير موقعه في الحياة، لكن الخطر يبدأ عندما يترسخ اعتقاد جماعي بأن الجهد لا يغير شيئًا، وأن الفرص لا توزع بعدالة، وأن المستقبل محكوم بما هو قائم.

هنا تتحول الأزمة من أزمة موارد إلى أزمة معنى. فالمواطن الذي يفقد الأمل لا ينسحب من الدولة فقط، بل ينسحب من فكرة البناء نفسها، ويتراجع الاستثمار في التعليم، تقل الرغبة في المبادرة، تزداد الهجرة بين الفئات الأكثر قدرة على العطاء، ويصبح السؤال المركزي لدى الفرد: كيف أحافظ على نفسي؟ بدلًا من: كيف أشارك في تحسين واقعي؟

ولهذا فإن فقدان الأمل يعد من أخطر مؤشرات ضعف الدولة؛ لأنه يعني أن الدولة لم تعد تُرى بوصفها مشروعًا للمستقبل. إن الدول لا تحتاج فقط إلى مواطنين يعيشون داخل حدودها، بل تحتاج إلى مواطنين يؤمنون بأن حياتهم يمكن أن تكون أفضل داخلها.

رابعاً: الانكفاء الاجتماعي

عندما تضعف قدرة الدولة على توفير الشعور بالأمان والعدالة والفرص، لا يبقى الإنسان بلا بديل، فالإنسان بطبيعته يبحث عن دوائر ثقة تحميه وتسانده، وهنا تعود الروابط الأولية إلى الواجهة: العائلة، العشيرة، الطائفة، المنطقة، الجماعة السياسية أو الدينية.

وجود هذه الروابط ليس مشكلة بحد ذاته، فهي جزء طبيعي من حياة المجتمعات، لكن المشكلة تبدأ عندما تصبح هذه الدوائر أكثر قدرة من الدولة على توفير الحماية والفرص والوصول إلى الموارد. في هذه اللحظة يحدث تحول مهم في وعي المواطن: لم تعد الدولة هي المرجعية الأولى، بل أصبحت واحدة من عدة جهات يحاول الفرد التعامل معها.

وهذا التحول له آثار عميقة؛ لأن الدولة الحديثة تقوم على فكرة أن المواطن يحصل على حقوقه بوصفه فرداً متساوياً أمام القانون، لا بوصفه عضواً في جماعة معينة. وعندما تصبح الهوية الفرعية أكثر فاعلية من الهوية الوطنية، لا يعني ذلك اختفاء الدولة، لكنه يعني تراجع مكانتها الرمزية، فالمواطن قد يحمل جنسية الدولة، لكنه يبحث عن الحماية والانتماء خارج إطارها.

وهنا تبدأ الدولة بخسارة أحد أهم عناصر قوتها: قدرتها على أن تكون المظلة المشتركة التي تجمع المختلفين.

خامساً: تغلب الشبكات على المؤسسات

من أخطر التحولات التي تصيب الدولة أن يفقد المواطن ثقته بالطريق الرسمي للحصول على حقه، فيبدأ بالبحث عن طرق بديلة.

في الدولة التي تعمل مؤسساتها بكفاءة، يعرف المواطن أن الإجراء الواضح هو الطريق الطبيعي: يقدم طلبه، ينتظر دوره، ويثق بأن القاعدة تنطبق عليه كما تنطبق على غيره.

أما عندما تضعف المؤسسات في نظر المواطنين، يتغير السؤال الأساسي، لا يعود السؤال: ما الذي ينص عليه القانون؟ بل يصبح: من الشخص الذي يستطيع مساعدتي؟

هنا لا تعود الوساطة مجرد سلوك فردي، بل تتحول إلى نظام اجتماعي مواز للمؤسسات.

والأهم أن انتشار الوساطة لا يعني دائماً أن المواطنين يرفضون القانون، بل قد يعني أنهم لم يعودوا يثقون بأن القانون وحده كافٍ لتحقيق العدالة، فالفرد الذي يشعر أن الطريق الرسمي مغلق أمامه سيبحث عن طريق آخر حتى لو لم يكن مقتنعاً به.

لكن الثمن الذي تدفعه الدولة كبير؛ لأن المؤسسة تفقد وظيفتها الأساسية: أن تكون الوسيط العادل بين المواطن وحقوقه. وعندما تصبح العلاقات الشخصية أقوى من القواعد العامة، يتحول المجتمع تدريجياً من مجتمع تحكمه المؤسسات إلى مجتمع تحكمه الشبكات.

وهنا لا تضعف الإدارة فقط، بل تتغير الثقافة السياسية نفسها؛ إذ يتعلم الناس أن النجاح لا يعتمد على الكفاءة والالتزام، بل على امتلاك العلاقات المناسبة.

سادسًا: تطبيع الفساد

الفساد ليس دائمًا العلامة الأولى على ضعف الدولة، لكنه يصبح من أخطر العلامات عندما يفقد المجتمع قدرته على رفضه.

هناك فرق كبير بين مجتمع يرى الفساد انحرافًا يجب مقاومته، ومجتمع يتعامل معه باعتباره جزءًا طبيعيًا من طريقة العمل اليومية. في البداية يشعر المواطن بالغضب من الفساد، لكنه مع تكراره وانتشاره قد ينتقل من الرفض إلى التكيف، يبدأ بالسؤال: كيف أتعامل مع هذا الواقع؟ بدلاً من السؤال: كيف نغير هذا الواقع؟ وهنا ينتقل الفساد من مشكلة في سلوك بعض الأفراد إلى مشكلة في الثقافة العامة. فالضرر الأكبر ليس فقط خسارة المال العام أو سوء الإدارة، بل انهيار المعايير التي تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، وعندما يصبح الشخص النزيه هو الشخص الذي يخسر الفرص، بينما ينجح من يمتلك النفوذ أو القدرة على تجاوز القواعد، تتعرض قيمة العدالة نفسها للضرر. والدولة التي تفقد قدرتها على حماية مبدأ النزاهة لا تخسر مواردها فقط، بل تخسر ثقة مواطنيها بأن النظام العام يعمل لصالح الجميع.

سابعًا: انسحاب المواطن

من العلامات الأكثر دلالة على ضعف الدولة في وعي المجتمع أن يتوقف المواطن عن محاولة التأثير فيها، وقد يظن البعض أن ضعف الدولة يظهر فقط في الاحتجاجات أو الاضطرابات، لكن الواقع أن غياب المشاركة قد يكون علامة أكثر عمقًا، فالمجتمع الذي يفقد ثقته بالمؤسسات لا يواجهها دائمًا، بل قد ينسحب منها بهدوء. يظهر ذلك في صور متعددة:

- العزوف عن المشاركة السياسية.
- ضعف الاهتمام بالشأن العام.
- تراجع المبادرات المدنية.
- انشغال الأفراد بحماية مصالحهم الخاصة بعيدًا عن المجال المشترك.

وهذا الانسحاب لا يعني بالضرورة الرضا، بل قد يكون تعبيرًا عن شعور داخلي بأن المشاركة لا تنتج تغييرًا، فعندما يقتنع المواطن بأن صوته غير مؤثر، وأن القرارات تُتخذ بعيدًا عنه، وأن النتائج محددة مسبقًا، فإنه يفقد الدافع للمشاركة.

وهنا تحدث نقلة مهمة في العلاقة بين المواطن والدولة، فبدل أن تكون علاقة شراكة، تتحول إلى علاقة تعامل اضطراري؛ يأخذ المواطن من الدولة ما يحتاج إليه عندما يستطيع، لكنه لا يشعر بأنه جزء من مشروعها. إن الدولة القوية لا تحتاج فقط إلى مواطنين يلتزمون بالقانون، بل تحتاج إلى مواطنين يشعرون بأن لهم مكانًا ودورًا وصوتًا داخل النظام العام. فالمواطن المنسحب ليس مجرد فرد غير مهتم بالسياسة، بل مؤشر على تراجع الرابط الذي يجعل الدولة مشروعًا جماعيًا.

ثامناً: تآكل القانون

القانون هو الاختبار النهائي لحضور الدولة، فوجود القوانين والمؤسسات لا يكفي وحده لإثبات قوة الدولة؛ فالسؤال الأهم هو: هل يثق المواطن بأن القانون يطبق بعدالة؟ وهل يشعر أن القاعدة نفسها تنطبق على صاحب النفوذ كما تنطبق على المواطن العادي؟

عندما يصبح تطبيق القانون انتقائياً، أو عندما يشعر الناس بأن النفوذ أقوى من النصوص، يبدأ القانون بفقدان مكانته الأخلاقية قبل مكانته الرسمية. وهذه نقطة جوهرية؛ لأن الدولة الحديثة لا تقوم فقط على وجود السلطة، بل على فكرة المساواة أمامها، فالقانون لا يمنح الدولة القوة لأنه موجود في الكتب، بل لأنه يحظى بالثقة بوصفه معياراً عاماً لا يميز بين الناس.

وفي هذه المرحلة قد تبقى الدولة قائمة بكل رموزها: الوزارات، المؤسسات، الأجهزة، والأنظمة، لكن مضمونها يتعرض للتآكل، لأن المواطن لم يعد يرى فيها تجسيدا للعدالة، بل مجرد إطار شكلي لا يضمن الحقوق بالتساوي.

إن أخطر لحظات ضعف الدولة ليست عندما تختفي مؤسساتها، بل عندما تبقى هذه المؤسسات قائمة بينما يفقد المجتمع إيمانه بوظيفتها.

خاتمة

سقوط الدول لا يبدأ دائماً من الخارج، ولا يكون دائماً نتيجة حرب أو أزمة اقتصادية أو انهيار مفاجئ، فأحياناً يبدأ بطريقة أكثر هدوءاً: عندما تتغير صورة الدولة في عيون مواطنيها.

تبدأ المسألة بفقدان الشرعية، ثم تراجع الثقة، ثم غياب الأمل، ثم البحث عن بدائل خارج الدولة، ثم الاعتماد على الشبكات الخاصة بدل المؤسسات، ثم التكيف مع الفساد، ثم الانسحاب من المجال العام. ومع مرور الوقت تصبح الدولة موجودة في الواقع، لكنها تضعف في الوعي.

وهنا يكمن الخطر الحقيقي؛ فالدولة لا تعتمد على القوة وحدها، القوة تستطيع أن تفرض النظام، لكنها لا تستطيع وحدها أن تصنع الانتماء، أما الشرعية والثقة والعدالة فهي التي تجعل المواطن يرى الدولة باعتبارها بيتاً مشتركاً، لا مجرد سلطة قائمة فوقه.

إن الدول لا تسقط فقط عندما تفقد قدرتها على السيطرة، بل عندما تفقد قدرتها على الإقناع. ولهذا فإن أول علامات سقوط الدولة ليست دائماً سقوط مبانيها أو مؤسساتها، بل سقوط صورتها في عيون مواطنيها.

- ومن خلال تحليل مسار ضعف الدولة في وعي المجتمع، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الأساسية:
1. ضعف الدولة يبدأ في الوعي قبل أن يظهر في المؤسسات: إن أول مراحل ضعف الدولة ليست بالضرورة فقدان السيطرة أو انهيار الأجهزة، بل بداية تغير نظرة المواطنين إليها، فعندما تفقد الدولة قدرتها على إقناع المجتمع بأنها عادلة وضرورية، تبدأ مرحلة التآكل الداخلي حتى لو بقيت مؤسساتها قائمة.
 2. الشرعية والثقة هما رأس المال غير المرئي للدولة: لا تعتمد قوة الدولة على الموارد والقوانين والأجهزة فقط، بل على الثقة التي تربط المواطن بالمؤسسات، فالدولة التي تفقد ثقة مواطنيها تحتاج إلى قدر أكبر من القوة للحفاظ على النظام، بينما الدولة التي تتمتع بالثقة تعتمد بدرجة أكبر على التعاون الطوعي للمجتمع.
 3. فقدان الأمل مؤشر أخطر من صعوبة الواقع: قد تتحمل المجتمعات الأزمات عندما تؤمن بإمكانية تجاوزها، لكن الخطر الحقيقي يبدأ عندما يتحول الإحباط إلى قناعة جماعية بأن المستقبل مغلق، وأن الجهد لا يغير شيئاً، وعندها تخسر الدولة طاقات بشرية واجتماعية لا يمكن تعويضها بسهولة.
 4. ضعف المؤسسات يدفع المجتمع إلى بناء بدائل غير رسمية: عندما لا توفر الدولة الحماية والعدالة والفرص بصورة متساوية، يبحث المواطن عن بدائل: العلاقات الشخصية، الشبكات الاجتماعية، الانتماءات الفرعية: وهذا لا يعكس قوة هذه البدائل بقدر ما يكشف عن تراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية.
 5. أخطر مراحل الفساد هي تحوله إلى ثقافة مقبولة: فالمشكلة الكبرى ليست في وجود ممارسات فاسدة فقط، بل في انتقال المجتمع من رفض الفساد إلى التكيف معه، فعندما يصبح تجاوز القواعد وسيلة طبيعية للنجاح، تتعرض فكرة العدالة نفسها للضعف.
 6. انسحاب المواطن من المجال العام علامة على أزمة العلاقة مع الدولة: فالمواطن الذي يتوقف عن المشاركة أو المطالبة بحقوقه لا يكون بالضرورة راضياً، بل قد يكون فقد الإيمان بجدوى المشاركة، وهذا الانسحاب يضعف الدولة لأنه يقلل من الشراكة بين المجتمع والمؤسسات.
 7. الدولة القوية ليست التي تملك القدرة على السيطرة فقط، بل التي تحافظ على القبول الاجتماعي: فالقوة الأمنية والإدارية قد تحافظ على وجود الدولة، لكنها لا تكفي لبناء دولة مستقرة، الاستقرار طويل الأمد يحتاج إلى شرعية وعدالة ومؤسسات يشعر المواطن أنها تعمل لصالحه.

ويمكن لنا طرح مجموعة التوصيات تتمثل بالآتي:

1. إعادة بناء الشرعية عبر العدالة لا عبر الخطاب: لا تستعاد ثقة المواطنين بالشعارات، بل من خلال تجارب يومية يشعر فيها الفرد بأن القانون يحميه، وأن المؤسسات تعمل بمعايير واضحة، وأن الحقوق لا تعتمد على النفوذ.
2. جعل سيادة القانون تجربة معيشة لا مجرد نصوص: ينبغي أن يشعر المواطن بأن القانون قاعدة عامة تنطبق على الجميع، وأن العدالة لا ترتبط بالمكانة الاجتماعية أو القدرة على الوصول إلى أصحاب النفوذ.

3. إصلاح المؤسسات قبل توسيع وظائفها: زيادة عدد المؤسسات أو القوانين لا تعالج الضعف إذا بقيت المؤسسات غير فعالة أو غير مستقلة، فالأولوية يجب أن تكون للكفاءة، والمساءلة، والشفافية، وقدرة المؤسسات على أداء وظائفها.
4. استعادة الأمل عبر بناء مستقبل قابل للتصديق: لا يكفي تحسين المؤشرات الاقتصادية فقط، بل يجب أن يشعر المواطن، خصوصاً الشباب، بأن التعليم والعمل والكفاءة يمكن أن تفتح فرصاً حقيقية، وأن المستقبل ليس امتداداً حتمياً للواقع الحالي.
5. تقليص الحاجة إلى الشبكات غير الرسمية: كلما كانت المؤسسات عادلة وسريعة وشفافة، تراجعت الحاجة إلى الوساطة والعلاقات الخاصة، فالقضاء على الوساطة لا يبدأ بمحاربة السلوك فقط، بل ببناء مؤسسات تجعل المواطن لا يحتاج إليها.
6. تحويل المواطن من متلقٍ إلى شريك: استعادة العلاقة بين الدولة والمجتمع تحتاج إلى توسيع مساحات المشاركة، والاستماع إلى المواطنين، وإشراكهم في صناعة السياسات العامة، لأن الدولة لا تُبنى بالمؤسسات فقط، بل بعلاقة الثقة بينها وبين المجتمع.
7. حماية القيم العامة قبل معالجة النتائج: إن مواجهة الفساد وضعف الثقة لا تكون فقط عبر العقوبات، بل عبر إعادة بناء قيم اجتماعية تجعل النزاهة والكفاءة والعمل العام مصادر احترام ومكانة.

المصادر

1. بشارة، عزمي. (2012) المجتمع المدني: دراسة نقدية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. غليون، برهان (1992). اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية بيروت: المركز الثقافي العربي.
3. مركز دراسات الوحدة العربية (2006). الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. Acemoglu, Daron & Robinson, James A. (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty. New York: Crown Publishers.
5. Bayart, Jean-François (1989). L'État en Afrique: La politique du ventre. Paris: Fayard.
6. Fukuyama, Francis (1995). Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity. New York: Free Press.
7. Fukuyama, Francis (2014). Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy. New York: Farrar, Straus and Giroux.
8. Putnam, Robert D. (2000). Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon & Schuster.
9. Weber, Max (1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Berkeley: University of California Press.

تأسس مركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلاً عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتائجته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaiidcenter2011@gmail.com



www.al-faidh.com



العراق - بغداد - الكرادة

